اقتباس: جلود. م. خ. (٢٠٢٤). روابط الاستقرار الإيجابي في الدول العربية. مجلة دراسات إقليمية. ١٨ (٦١)
https://doi.org/10.33899/regs.2024.149490.1205 :٤٧-٧٤

# روابط الاستقرار الإيجابي في الدول العربية: دراسة استقرائية

أ.د. ميثاق خير الله جلود

مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل

mithaqnew@gmail.com

الاستلام: ٢٠٢٤/٥/٦ القبول: ٢٠٢٤/٦/١١ النشر: ٢٠٢٤/٧/١

## مستخلص البحث

يهدف البحث إلى تقديم فكرة جديدة قائمة على اساس فصل الاستقرار إلى شقين (ايجابي وسلبي)، وبعد تحديد عناصر الاستقرار الإيجابي بصورة عامة، فإن لكل دولة روابط لهذا الاستقرار، لذلك فإن تحديد روابط الاستقرار الإيجابي للدول العربية أمر في غاية الأهمية، لكي يتم الحفاظ عليها وتعزيزها بروابط أخرى وتجنب مفككاتها. قُسم البحث على أربعة محاور إذ تم التطرق إلى واقع الدول العربية السياسي، وأهم روابط الاستقرار للدول العربية بصورة عامة، وروابط الاستقرار لثلاث دول هي : العراق، السعودية، مصر، فضلا عن مفككات هذه الروابط، ومن أهم النتائج التي توصل اليها البحث أن الدول العربية بالمجل تعتمد على روابط استقرار إيجابي دون المستوى المطلوب، فضلا عن هشاشتها في مواجهة المصاعب التي تطرأ، لذلك ينبغي الالتفات لهذا الأمر من صناع القرار السياسي العرب، لتجنب الفوضى ولتعزيز المكاسب والتنمية التي تعود على المواطنين العرب بحياة كريمة .

**الكلمات المفتاحية: الاستقرار؛ الأنظمة السياسية؛ العراق؛ السعودية؛ مصر.**

**© Authers, 2024, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license** (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

**Citation**: **Jaloud. M. K. (2024). Positive Stability Ties in Arab Countries.** ***Regional Studies Journal*****. (18) 60. 47-74.** **https://doi.org/10.33899/regs.2024.149490.1205**

# Positive Stability Ties in Arab Countries An Inductive Study

**Prof. Dr. Mithaq K. Jaloud**

**Regional Studies Center/University of Mosul**
**mithaqnew@gmail.com**

**Received: 6/5/2024** **Accepted: 11/6/2024** **Published: 1/7/2024**

## Abstract

The research aims to present a new idea based on the separation of stability into two parts (positive and negative). After identifying the elements of positive stability in general, each country has links to this stability, so identifying the links of positive stability for Arab countries is extremely important, to preserve and strengthen them with other links and avoid their disintegration. The research is divided into four axes, addressing the political reality of Arab countries, the most important links of stability for Arab countries in general, and the links of stability for three countries, namely Iraq, Saudi Arabia, and Egypt: Iraq, Saudi Arabia, Egypt, as well as the disintegration of these ties. One of the most important findings of the research is that the Arab countries rely on positive stability ties below the required level, in addition to their fragility in the face of difficulties that arise, so attention should be paid to this matter from Arab political decision-makers, to avoid chaos and to enhance the gains and development that benefit Arab citizens with a decent life.

**Keywords: Stability; political regimes; Iraq; Saudi Arabia; Egypt.**

**© Authers, 2024, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license** (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

**مقدمة**

يعد الاستقرار بأشكاله كافة السياسي والاقتصادي والأمني والمجتمعي مطلب اساسي تبنى عليه الدول، وتسعى إليه الحكومات لتأمين متطلبات الشعب، وللوقوف عليه والانطلاق منه نحو تنمية حقيقية تفضي إلى تنمية مستدامة، إذ من المعلوم أن الدولة مهما كانت تمتلك من مقومات النجاح فإنها لن تكون ذات جدوى إذا غاب الاستقرار ودبت الفوضى.

الاستقرار المنشود لا يتم الحفاظ عليه إلا بعد معرفة الروابط التي يقوم عليها فهي كالأوتاد التي ترفع الخيمة، بعد الروابط تأتي الدعائم والفارق بينهما إن الدعائم تعد سببا من اسباب الاستقرار لكنها لا تحافظ عليه إن فُككت الروابط، فالتعليم الرصين على سبيل المثال دعامة من دعائم الاستقرار الإيجابي لكنه ليس رابط اساسي له، أيضا في بعض الاحيان يكون النظام السياسي في دولة ما رابط وفي دولة أخرى دعامة لعدة اعتبارات.

**هدف البحث**

يهدف البحث إلى تقديم فكرة جديدة قائمة على اساس فصل الاستقرار إلى شقين (ايجابي وسلبي) وبعد تحديد عناصر الاستقرار الإيجابي بصورة عامة فإن لكل دولة روابط لهذا الاستقرار، لذلك فإن تحديد روابط الاستقرار الإيجابي للدول العربية أمر في غاية الاهمية لكي يتم الحفاظ عليها وتعزيزها بروابط اخرى وتجنب مفككاتها

**أهمية البحث**

تعد مسألة الاستقرار الإيجابي مطلب اساسي للدول العربية ينعكس مباشرة على حياة المواطنين، وهو السبب الرئيس في توفير الأمن وسبل العيش الكريم، لذلك فإن تحديد روابط الاستقرار الإيجابي يكتسب أهمية بالغة ترتبط بكيان الدولة يجنبها الفوضى.

**اشكالية البحث**

عانت الدول العربية منذ عقود من حالة عدم الاستقرار، فحصلت انقلابات وحروب اهلية وتعرضت لاحتلال وفوضى، لذلك يقع على عاتق الباحثين العمل على معرفة ابعاد هذا الموضوع وتحديد مسبباته وسبل تجنبه، وبالذات روابط الاستقرار الإيجابي التي ينتهي الاستقرار بتفككها، ومن هنا فإن فكرة البحث قائمة على اساس نظرية(جديدة) مرتبطة بالروابط وأهمية معرفة كل دولة من الدول العربية بروابط استقرارها الإيجابي، والتفريق بينها وبين الدعائم التي تعد تحصيلا حاصلا للمهام الاساسية للدولة ولا تحتاج إلى التعريف بها.

**فرضية البحث**

يقوم البحث على فرضية مفادها أن هناك علاقة بين الاستقرار الإيجابي وطبيعة مفاصل الدولة الاساسية ولاسيما النظام السياسي والاقتصاد والجيش.

**منهجية البحث**

تم استخدام المنهج التاريخي الاستقرائي.

**هيكلية البحث**

قُسم الموضوع على أربعة محاور تحدث الأول عن واقع الدول العربية، ومفهوم الاستقرار وبيان معالم لبعض المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة، أما المحور الثاني فقد ناقش روابط الاستقرار الإيجابي بصورة عامة لاسيما النظام السياسي والاقتصاد والجيش وطبيعة الشعب، أما المحور الثالث فقد تناول روابط الاستقرار الإيجابي في العراق، والمملكة العربية السعودية، ومصر، وقد خُصص المحور الرابع لتحديد مفككات روابط الاستقرار الإيجابي.

**أولا: واقع الدول العربية ومفهوم الاستقرار**

تعد الدول العربية ضمن دول العالم الثالث وهذا المصطلح شاع استخدامه بعد الحرب العالمية الثانية للدول النامية بعد الدول الرأسمالية ومن ثم الدول الاشتراكية (هلال ومسعد، ١٧،٢٠٠٠).

لقد خضعت الدول العربية (عدا السعودية) للاستعمار وقد ترك الاستعمار اثاره السلبية عليها (هلال ومسعد، ٢٠،٢٠٠٠)، إذ كانت الدول العربية بحدودها الراهنة نتاج تطورات عديدة أهمها: الحرب العالمية الأولى التي اقتطعت ولايات من الدولة العثمانية (هلال ومسعد، ٣٤،٢٠٠٠)، وهذا الأمر لا ينطبق على الدول العربية جميعها؛ فهناك دول تاريخية لا ينطبق عليها مسالة الحدود المصطنعة مثل العراق ومصر.

لقد كان هاجس تكوين وطن قومي للعرب قد أخذ حيزا واسعا من تفكير وتحركات بعض النخب العربية ، وهو أحد أهم دوافع التحرر من سيطرة الدولة العثمانية حتى وإن كان هذا الأمر قد تم على يد الدول الاستعمارية بوصفه أحد النتائج المباشرة للحرب العالمية الأولى ، وبعد نيل الدول العربية استقلالها تم تسجيل نحو (١٠٠) محاولة اتحادية بين الدول العربية(هلال و مسعد، ٤١،٢٠٠٠) ، نجح منها واحدة أو اثنتان (الامارات العربية المتحدة، السعودية) أما اتحاد بين دول عربية قائمة فقد بقيت افكار لم تجد طريقها إلى النور، أو أنها طبقت على الارض لكنا لم تنجح في البقاء، إذ كانت تحمل اسباب الفشل والتسرع منذ انبثاقها.

بمرور الوقت وتهاوي الايديولوجيات (القومية، الشيوعية، اللبرالية...) أخذت النخب والشعوب في الوطن العربي تميل إلى الدولة القطرية، تبني استراتيجياتها على اساس الوطن المحدد بحدود معلومة، يحمل مواطنوه جنسية ولهم علم ونشيد وطني ويوم وطني، ومن هنا بات الاستقرار ومن ثم التنمية بشتى اشكالها مطلب مُلح، إذ تعيش الدول العربية حالة من البحث عن الاستقرار الإيجابي في ظل تسارع التطورات في المجالات كافة (هلال ومسعد، ١١٩،٢٠٠٠).

لقد برزت اشكاليات عدة وتحديات واجهت الدولة العربية (القطرية) يأتي في مقدمتها الأيديولوجيا التي تبنى عليها الدولة، إذ حتى الحرب العالمية الاولى كانت الأيديولوجيا الغربية في الحكم والسياسية لم تأخذ طريقها إلى المنطقة العربية، لكن بعد نيل الدول العربية استقلالها برزت مشكلة ألية الوصول إلى السلطة ولا تزال هذه الاشكالية قائمة، باستثناء الدول العربية الملكية والامارات التي يتمتع الملوك والأمراء فيها بتاريخ اسري، وإتقان لفن الحكم مما يولد رضا شعبي بالحاكم بوصفه من اسرة لها مكانة وتاريخ، كما هو الحال في المغرب ودول الخليج العربي ، أما الدول العربية الجمهورية على الرغم من انبثاق اغلبها عن طريق الانقلابات، إلا أنها فيما بعد قلدت الغرب(شكليا) في طريقة الوصول إلى الحكم، مما ادخل الدول العربية في اشكالية "رأس السلطة" إذ يصل الرئيس بوصفه موظفا، من عامة الشعب لكن بعد ممارسة السيادة تستهويه الزعامة فيمارس دور الملك ويبدأ التهيئة للتوريث، ومن هنا فإن هذه الاشكالية تحتاج إلى حلول تضمن قفل راس السلطة، ونحن هنا لا نروج للنظام الملكي، ولا نذم النظام الجمهوري وإنما نوصف حالة ونحدد مشكلة.

لقد بدأت آلية الانتخاب في العصر الحديث في فرنسا وانكلترا منذ القرن الحادي عشر الميلادي، وأخذت تتعمق فكرة الديمقراطية وتتطور منذ ذلك التاريخ (الشيخ، ٢٠١٢، ٣٦٨)، لكن الديمقراطية والانتخابات بمعناها المتداول أخذت مداها في القرن التاسع عشر ولاسيما بعد الثورة الفرنسية، إذ أضحت الانتخابات جوهرا للديمقراطية، فهي الاداة الوحيدة لاستفتاء عامة الشعب في اختيار من يمثلهم في السلطة (الشيخ، ٢٠١٢، ٣٦٩). إن المواطن العربي في اغلب الدول العربية يعيش أوضاعا صعبة، فمن المعروف أن اغلب المواطنين العرب يعانون من سوء الخدمات الصحية، وسوء العملية التعليمية فضلا عن غياب الاستقرار المالي للفرد العربي، إذ يسعى المواطن العربي وراء الحاجات الاساسية والأمن، من هنا فإن توطين الديمقراطية بمفهومها الغربي وفق هكذا اوضاع نوع من العبث ، كذلك البيئة الاجتماعية التي يغلب عليها الفئوية وغياب مفهوم الولاء للجنسية، فضلا عن ضعف

الجانب الثقافي أو اضطرابه حتى بين المتعلمين وأغلب أصحاب الشهادات(عبد اللطيف، ٢٠١٣، ١٤٦) ، فضلا عن ذلك كله لم يتم وضع حدود منطقية واقعية بين قيمنا الاسلامية العربية، وبين المفاهيم الغربية الوافدة، بل بقيت الامور تعاني من سيولة في الفهم والتنظير ، وهنا ينبغي التوقف طويلا و الجدل والنقاش لاختيار نظام الحكم المناسب(معروف أو مبتكر) وقفل رأس السلطة لأطول مدة ممكنة.

لقد تناول عدد كبير من المفكرين اشكالية نظام الحكم ومنهم المفكر الامريكي (صموئيل هنتنغتون) في نظريته الشهيرة "صدام الحضارات" إذ كانت الفكرة الاساسية لديه قائمة على أن الهوية الثقافية تمثل محور استقرار الدول، والأمم بعد الحرب الباردة، وفي هذه الحالة يرى أن الصراعات القادمة صراعات هوية أكثر من كونها صراعات بين دول ، وأن الدولة القومية تتراجع لصالح الأمة أو الكيان الحضاري ، وقد أكد هذا المفهوم أيضا كل من المفكرين (أرنولد توينبي) و(برناد لويس) إذ كانت رؤيتهما قائمة على أن الحضارة مقدمة على الدولة وأن الصراعات مراجعها حضارية(راهي، ٢٠١٢، ٥-٨). ووفق هذا المنطق لا خيار للدول العربية غير الالتزام بالجانب الحضاري (الدين الاسلامي) واستنباط آلية توفق بين مخرجات العصر الحالي وتراثنا، والتفريق بين ثوابت الدين الاسلامي والأمور التي يجوز فيها الاجتهاد (مع مراعاة الصراعات المذهبية)، وهذه العملية لا تقع على عاتق فئة دون اخرى، بل كل مثقف واعي له صوت مسموع ينبغي أن يشارك في هذا الجدل.

يصنف هنتنغتون الدول إلى (راهي، ٢٠١٢، ٩-١٣):

-دولة عضو: مثل ايطاليا، اوربية غربية مسيحية

-دولة قومية: المرجح أن الدولة القومية انتهت عالميا لصالح الدولة الوطنية – الولاء للجنسية-.

-الدولة الممزقة: مثل روسيا بعد الحرب الباردة.

-دولة اساسية(مركزية): مثل السعودية.

-دولة وحيدة: تفتقر إلى التجانس مثل اثيوبيا التي تتميز باللغة الامهرية، ويعتنق سكانها المسيحية الارثدوكسية في محيط دول اسلامية.

-الدولة المتصدعة: مثل اليمن والسودان.

-ونحن نضيف الدولة التاريخية: مثل العراق الذي كان يسمى بلاد ما بين النهرين قديما، فالعراق دولة بغض النظر عن تقلص او تمدد حدوده، وبغض النظر عن الانظمة التي تحكمه.

لكي نفك الاشتباك بين المصطلحات ونحدد ما نرمي إليه بدقة، نتبنى فكرة مفادها إن أهم ما في الاستقرار الإيجابي أن نعرف روابطه، وكيف يتم الحفاظ عليها، ونتجنب مفككاتها، ولتفسير ذلك نقول: " **استقرار الدول إما أن يكون ايجابيا أو سلبيا: الإيجابي بمعنى استقرار تتوفر معه شروط حركة فواعل الدولة الصحيحة والناجحة ، تنعكس على ابناء هذه الدولة بحياة كريمة لائقة ، أما الاستقرار السلبي فهو استقرار مع وجود مشكلات ونقص في تقديم شروط العيش الكريم الاساسية وهو افضل من الفوضى والتفكك ، ففي بعض الاحيان يكون القمع والسلطة الحديدية أحد اسباب الاستقرار ، وعندما يحصل عمل استثنائي (ثورة او عصيان...) للتحول من الاستقرار السلبي نحو الاستقرار الإيجابي ، لابد من حساب الاحتمالات والظروف الموضوعية حتى إذا فشل التحرك الاستثنائي يتم العودة إلى الاستقرار السلبي وليس إلى الفوضى والخراب ، من جانب أخر تكمن أهمية معرفة روابط الاستقرار الإيجابي وتحديدها بدقة في الحفاظ عليها وتقويتها وتعزيزها بروابط جديدة ، فضلا عن ذلك هناك دعائم تدعم الاستقرار الإيجابي لكنها لا ترتقي إلى مرتبة الروابط ، إذ عندما تتفكك الروابط تسقط الدعائم تلقائيا، وهنا تأتي مهمة الباحث الذي يميز الفرق بين الدعائم والروابط فعلى سبيل المثال هناك دولة مثل مصر تمثل المؤسسة العسكرية فيها الرابط الأول من روابط الاستقرار**

**الإيجابي، أما في البحرين فان المؤسسة العسكرية احد دعائم الاستقرار الإيجابي**[١].

**ثانيا: أهم روابط الاستقرار الإيجابي في الدول العربية:**

تعد مسألة تحديد روابط الاستقرار الإيجابي أمر غاية في الاهمية، ينبغي الحفاظ عليها وتعزيزها بروابط اخرى ، إذ كلما تعددت روابط الاستقرار الإيجابي كلما ابتعدت الدولة عن الاضطراب والفوضى والتفكك ، منذ قرون والدول العربية كيانات متجمعة (ضمن الدولة العثمانية) أو منفردة ، إلا أن التحول الذي حصل بعد الحرب العالمية الاولى واتفاقية سايكس- بيكو ١٩١٦ ومن بعدها مؤتمر سان ريمو ١٩٢٠ كان ظهور الدول العربية الحالية بوصفها كيانات مستقلة تباعا ، لها نظام سياسي وحدود وجنسية وعلم وجيش ... وعند استعراض المشهد العربي نلاحظ أن هناك دولا تاريخية لها عمق وكيان اعتباري مثل العراق(بلاد ما بين النهرين) ومصر(القديمة) والسعودية(الجزيرة العربية) والمغرب التي يحكمها العلويون منذ قرون ، أما باقي الدول العربية فهي كيانات متجزئة إذ كان المفروض من الناحية الجغرافية والتاريخية أن تكون بلاد الشام (سوريا الاردن لبنان فلسطين) كيانا واحدا ، والمغرب العربي وما

---

[١] **الاستدلال هو استنتاج نتيجة من مقدمة أو اكثر لوجود علاقة منطقية بين المقدمة والنتائج، ويشمل الاستدلال على طريقين مباشر وغير مباشر ، غير المباشر ينقسم إلى : الاستدلال القياسي(قضية عامة نستنبط منها حكم خاص) أما الاستقراء:هو انتقال من احكام جزئية إلى حكم عام فنحكم على النوع بما حكمنا به على الافراد وهو عكس القياس، إذ يكون القياس من العام إلى الخاص، أما الاستقراء من الخاص إلى العام والاستقراء إما أن يكون عن طريق الملاحظة أو التجربة ومن الامور المهمة إن الاستقراء قابل للاحتمالات، كذلك من الممكن أن يكون الاستقراء مقدمة للاستنباط للمزيد ينظر: نعمة محمد ابراهيم، " الاستقراء وحساب الاحتمالات دراسة في اثبات الدليل الاستقرائي"، مجلة مركز دراسات الكوفة ، العدد الخامس، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٦، ص٣٢٧.**

جاوره( المغرب الجزائر ليبيا تونس موريتانيا) كيانا واحدا، كذلك( السودان الصومال جيبوتي جزر القمر) كيان واحدا و(عمان واليمن) إما جزء من السعودية أو كيان واحد وهذا ينطبق على باقي دول الخليج العربي فهي دويلات ليس لها مستقبل(دولة وسادة) إلا بالانضمام إلى الدول الكبيرة المجاورة (العراق السعودية) من الناحية الاستراتيجية، أما من الناحية الفعلية على أرض الواقع فان الدول العربية الصغيرة تنعم باستقرار ايجابي مؤقت مرتبط ارتبطا وثيقا بالمشهد الدولي ولاسيما مصالح الولايات المتحدة الامريكية.

-النظام السياسي:

تختلف الأنظمة السياسية، وإن كانت تستخدم في بعض الاحيان نفس طريقة الحكم (جمهوري، ملكي ...) وعندما يتم الحديث عن النظام السياسي في أحد البلدان العربية، فإن ذلك يعني أننا نتحدث عن السلطة السياسية القائمة في ذلك البلد حصراً، وهذا يعود إلى أن آليات صناعة القرار السياسي في الدول العربية لا تزال بسيطة التركيب، فجل السلطات تتركز في راس السلطة.

تتكون الدولة من مجموعة من العناصر: أرض، شعب، نظام سياسي، جيش ومقومات أخرى، تحدها حدود ولها قيمة معنوية، وعادة ما ترتبط اوضاع الدول بعوامل تحدد مدى نجاح هذه الدولة من فشلها، وعادة ما يكون النظام السياسي محور الدولة الاساسي، ففيه صلاح الشعب وضبط القوانين وتطبيقها على أرض الواقع والعكس صحيح، فإذ كان النظام السياسي يعاني من خلل ما في سياسته الداخلية أو الخارجية سينعكس ذلك على مفاصل الدولة واستقرارها السياسي والاقتصادي والأمني.

تقييم النظام السياسي مرتبط بسؤالين اساسيين الأول: كيفية الوصول إلى السلطة(شرعية النظام السياسي) والسؤال الثاني: كيفية ادارة الدولة(مشروعية النظام السياسي) ومن هنا فإن أهم معايير تقييم النظام السياسي ومدى نجاحه مرتبط بهذين الأمرين( الشرعية-المشروعية) والأهم (المشروعية) فكم من نظام سياسي وصل إلى

الحكم بطريقة شرعية، وكان انعكاس لرغبة غالبية الشعب، لكنه قاد البلاد إلى الخراب والدمار ، ومن أهم الامثلة التي يُستشهد بها في هذا المجال الحزب النازي بقيادة هتلر، إذ وصل إلى السلطة بطريقة شرعية وانتخابات حرة، إلا أنه مارس هوسه وامسك بالبلاد بقبضة حديدية، وأغرى الشعب الالماني بوهم الفوقية، وكانت النتيجة تدمير المانيا وملايين القتلى من الالمان وأعدائهم.

العكس صحيح أيضا إذ من الممكن أن يصل النظام أو الحاكم إلى السلطة بتغلب أو ثورة أو انقلاب إلا أنه يدير البلاد بطريقة صحيحة وفي هذه الحالة لن يكون لطريقة الوصول إلى السلطة أي تأثير سلبي على الشعب أو مفاصل الدولة الاخرى، وسيكسب النظام الشرعية من خلال الاداء الجيد لدفة الحكم ومن الامثلة على ذلك الثورة الفرنسية عام ١٨٧٩ التي يُتغنى بها لحد الأن، وتعد حدثا فصلا في تاريخ أوربا، فهي بمقاييس الشرعية خروج على النظام، إلا أنها اكتسبت شرعيتها بالتدريج بعد أن خَلصت فرنسا من نظام مستبد فاسد.

إن امكانات الدولة المادية والمعنوية لها تأثير أيضا على الاستقرار، فعلى سبيل المثال إذا كانت الدولة قوية عسكريا أو اقتصاديا في كثير من الاحيان تكون أقدر على تجاوز اخطاء السلطة أو الحكومة.

من الممكن أن يكون الاستقرار سلبي ولاسيما إذا كان استقرار على أوضاع صعبة أو حاكم ظالم لا يراعي الحاجات الاساسية للشعب، أو حاكم مغامر يدخلهم في حروب أو مشكلات، أو حاكم يفقد السيطرة على ادارة البلد، فيكون همه الأول الحفاظ على بقائه بغض النظر عن أي شيء أخر، وفي هذه الحالة يكون الاستقرار سلبيا يحتاج إلى صدمة أو تحرك استثنائي، وهنا ينبغي الاجابة على سؤال: هل ظروف ومتطلبات التحرك الاستثنائي بثورة أو مظاهرات أو عصيان تتوفر معه ادوات النجاح أم لا؟ ومن أهم ادوات النجاح قراءة المشهد الدولي ومدى ثقافة وقدرة اغلبية الشعب على التغيير، وإلا ففي هذه الحالة من الممكن أن يكون التحرك الثوري اسوأ من الاستقرار السلبي ولنا في المشهد السوري والليبي واليمني مثال واضح.

إن واقع الدول العربية يمر بحالة من التأخر والسوء، ومن الامثلة على ذلك تصنيف مؤشر الدول الهشة(كانت تسمى سابقا الدول الفاشلة ) إذ نلاحظ ان دول الخليج العربي والأردن فقط تتمتع بواقع جيد عربياً إذ حلت الامارات في المركز (156) عالمياً ثم قطر(149) ثم عُمان (136) ثم الكويت(133) ثم البحرين (101) ثم السعودية (100)(واقع دول العالم...) ولتوضيح تقرير الدول الهشة فهو يبدأ بالدول الاكثر هشاشة وكلما تقدمت الدولة كانت أكثر ابتعادا عن الفشل والهشاشة، بمعنى إن الدولة بالمركز الاول أكثر هشاشة من الدولة في المركز الثاني وهكذا، وفق (١٢) معيار هي: كفاءة الجهاز الأمني، النخب المصنفة، مستوى السعادة، مستوى الاقتصاد للدولة والفرد، التنمية الاقتصادية غير المتكافئة، الانسان واستخدام العقول ، شرعية الدولة، الخدمات العامة، حقوق الانسان وسيادة القانون، الضغوط الديمغرافية، اللجوء والتشرد الداخلي، التدخل الخارجي(مؤشر الدول الهشة...). ولا يختلف الأمر كثيرا فيما يخص مؤشر مكافحة الفساد:

**جدول رقم (١) (مؤشرات الفساد...)**

| الدولة | عربيا | عالميا | الدولة | عربيا | عالميا |
|---|---|---|---|---|---|
| الامارات | ١ | ٢٧ | مصر | ١٢ | ١٣٠ |
| قطر | ٢ | ٤٠ | موريتانيا | ١٣ | ١٣٠ |
| السعودية | ٣ | ٥٤ | لبنان | ١٤ | ١٥٠ |
| الاردن | ٤ | ٦١ | العراق | ١٥ | ١٥٧ |
| البحرين | ٥ | ٦٩ | السودان | ١٦ | ١٦٢ |
| عمان | ٦ | ٦٩ | جزر القمر | ١٧ | ١٦٧ |
| الكويت | ٧ | ٧٧ | ليبيا | ١٨ | ١٧١ |
| تونس | ٨ | ٨٥ | اليمن | ١٩ | ١٧٦ |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ترتيب الدول | المغرب | ٩ | ٩٤ | سوريا | ٢٠ | ١٧٨ |
| | الجزائر | ١٠ | ١١٦ | الصومال | ٢١ | ١٨٠ |
| | جيبوتي | ١١ | ١٣٠ | | | |

**العربية وفق مؤشر مكافحة الفساد لعام ٢٠٢٢**

**الجيش**

يعد الجيش مفصلا اساسيا ومن مقومات الدولة ذراع الدولة الذي يحمي حدودها، يفتخر به الشعب وهو سبب اساسي من اسباب الاستقرار الإيجابي (عندما يكون رصينا أو ممسكا بزمام الامور) ومن الناحية المنطقية ينبغي أن يكون الجيش أداة بيد النظام السياسي ينفذ ما يناط به من واجبات خارج أو على حدود الدولة. ويرتبط الجيش ارتباطا وثيقا بالاستقرار الإيجابي أو السلبي، في بعض الحالات يكون الجيش رابطا سياسيا للدولة وحاكما فعليا لها كما هو الحال في مصر وعلى الرغم من إن هذه الحالة استثنائية غير طبيعية وفق قواعد بناء الدول الحديثة، إلا إنها تكون في بعض الأحيان خيارا يضمن الاستقرار وأفضل من الاستقرار السلبي والفوضى إن تم التمرد عليها، أما إذا لم يكن الجيش رابطا من روابط الاستقرار الإيجابي فهو بالتأكيد من دعائم الاستقرار.

**جدول رقم (٢) ( Military Strength)**

**ترتيب قوة جيوش الدول العربية لعام ٢٠٢٤ وفق تصنيف كلوبال فاير بور**

| الدولة | عربيا | عالميا | الدولة | عربيا | عالميا |
|---|---|---|---|---|---|
| **مصر** | ١ | ١٥ | عمان | ١٢ | ٧٨ |
| **السعودية** | ٢ | ٢٣ | ليبيا | ١٣ | ٧٩ |
| **الجزائر** | ٣ | ٢٦ | الاردن | ١٤ | ٨٠ |
| **العراق** | ٤ | ٤٥ | اليمن | ١٥ | ٨١ |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | **الامارات** | ٥ | ٥١ | البحرين | ١٦ | ٨٦ |
| **الاقتصا** | **سوريا** | ٦ | ٦٠ | لبنان | ١٧ | ١١٨ |
| **د** | **المغرب** | ٧ | ٦١ | موريتانيا | ١٨ | ١٣١ |
| | **قطر** | ٨ | ٦٣ | الصومال | ١٩ | ١٤٢ |
| يمثل | **تونس** | ٩ | ٧٤ | | | |
| الاقتصا | **السودان** | ١٠ | ٧٦ | | | |
| د في | **الكويت** | ١١ | ٧٧ | | | |

الوقت

الحاضر أهم ركيزة من ركائز الوزن الجيوسياسي لدول العالم، إذ يرتبط ارتباطا مباشرا بالأوضاع الداخلية ومدى الاستقرار السياسي والمجتمعي، فضلا عن الجهد الخارجي ومستوى التفاعل والحضور الدولي والقدرة على المشاركة في الاستحقاقات الدولية، مما يضفي قوة على النشاط الدبلوماسي والذي بدوره ينعكس بالضرورة على موضع الدولة على الساحة الاقليمية والدولية.

طالما كان الاقتصاد القوي سببا اساسيا من اسباب استقرار الدول والعكس صحيح، إذ ينعكس الاقتصاد على رفاهية الشعب، ومن هنا يكون الشعب غير مهتم بشكل كبير بتفاصيل إدارة الدولة أو شكل الحكومة كما هو حاصل في دول الخليج العربي على سبيل المثال، وفي بعض الاحيان يرتبط الرضا الشعبي بالاستقرار المرهون بقدرة الدولة على توفير اموال لحاجات الشعب الاساسية ولاسيما المرتبات الشهرية وهذا ينطبق على العراق منذ عام ٢٠٠٣ إذ امنت الرواتب الجيدة سبل العيش اللائق لنحو (٨٠%) من الشعب العراقي. هناك تسع دول عربية موضحة في الجدول رقم (٣) لديها اقتصاد محدد المعالم حتى وإن كان في بعضها ارتفاع لمعدلات الفقر _مثل مصر_ الا ان اقتصادها متنوع ويمتلك اسباب النهوض إن وجدت الارادة وتم القضاء على الفساد، أما باقي الدول العربية فهي اقتصادات ضعيفة أو تمر بأزمات.

جدول رقم (٣) (اقتصادات الدول العربية...)

ترتيب اقتصادات الدول العربية ٢٠٢٣

| الدولة | المركز عربيا | المركز عالميا |
|---|---|---|
| المملكة العربية السعودية | ١ | ١٩ |
| الامارات | ٢ | ٣٠ |
| مصر | ٣ | ٤٢ |
| العراق | ٤ | ٤٩ |
| قطر | ٥ | ٥٣ |
| الجزائر | ٦ | ٥٤ |
| الكويت | ٧ | ٥٨ |
| المغرب | ٨ | ٥٩ |
| عمان | ٩ | ٦٩ |

**طبيعة وثقافة الشعب:**

لكل شعب من شعوب العالم دين وميول ورغبات وخلفية تاريخية وعادات وتقاليد وانتماءات وتعليم وما شاكل ذلك ، ومن هنا يتشكل المشهد الثقافي العام، فعلى سبيل المثال تختلف دولة فيها الشعب من اصل عرقي واحد ودين واحد عن شعب متعدد الاصول والديانات ، كذلك هناك شعوب تميل بطبيعتها إلى العنف والفوضى لأسباب جينية ومتغيرات اخرى مثل الجغرافيا وكثرة الحروب، فضلا عن مستوى التعليم وجودته والفلسفة التي يبنى عليها، إذ من المهم أن يكون من يضع المناهج عارفا بحاجات الشعب ، خبير بآليات تعزيز الهوية والولاء لجنسية البلد الذي ينتمي له واحترام القانون... كل ذلك يمثل رابطا اساسيا من روابط الاستقرار الإيجابي من عدمه.

**المشهد الدولي:**

يقول المفكر الامريكي (جوزيف ناي) لا يوجد ممثل وحيد على خشبة مسرح التفاعلات الدولية –في تشبيه للممثل بالدولة– بل هناك عدة ممثلين يصنعون المشهد دولا وجماعات وأفراد (طه، ٢٠١٨، ٢٧٥).

يرتبط الاستقرار الإيجابي بوزن الدولة الجيوسياسي ولتقريب الصورة فان دولة مثل الولايات المتحدة الامريكية (هايبر بور) تؤثر تأثيرا مباشرا على دول عديدة وفي المقابل هامش التأثير الدولي على الداخل الامريكي ضئيل جدا، على عكس دولة مثل البحرين (دولة صغرى) يرتبط استقرارها وبقائها بوصفها دولة من عدمها بالمشهد الاقليمي والدولي، لذلك كانت البحرين سباقة في منح القوات الامريكية قاعدة عسكرية منذ نحو (٧٠ عاما) [٢]، لضمان استقرارها.

**ثالثا: روابط الاستقرار الإيجابي: العراق، السعودية مصر:**

لسنا هنا في صدد استقراء واقع الدول العربية بالكامل انما سنقتصر على ثلاث دول تمثل أنظمة الحكم فيها في الغالب جميع الانظمة الموجودة عربيا (ملكي، جمهوري برلماني، جمهوري مع سيطرة للمؤسسة العسكرية) فضلا عن دول هشة أو مضطربة تمر بحالة من الفوضى أو الاستقرار السلبي بعيدة عن القياس في الوقت الحاضر هي (موريتانيا، جيبوتي، جزر القمر اليمن، ليبيا، السودان، سوريا، الصومال).

**العراق:**

روابط الاستقرار الإيجابي في العراق: (المشهد الدولي، الاقتصاد) فقط ، أما النظام السياسي والقوات الامنية وطبيعة الشعب وما شاكل ذلك كلها دعائم، من المرجح أن تتهاوى إذ خسر العراق الرابطين سالفي الذكر، لقد ارتبط النظام السياسي الحالي في العراق بعد ٢٠٠٣ بالفاعل الأمريكي، وهناك نظرة سطحية تفيد أن الولايات المتحدة ترغب بجعل العراق مثالاً للديمقراطية في المنطقة، وهناك من يرى

من المراقبين أن ساسة البيت الابيض يتعاملون بغباء مع الملف العراقي، أو أن الملف العراقي مرتبط بالرئيس الامريكي هذا أو ذاك، فضلا عن من يعتقد أن صانع القرار الامريكي عاجز تجاه تنامي النفوذ الايراني داخل العراق، إلا أن للحقيقة وجه أخر برأينا، فمن أراد أن يعرف ابعاد الاستراتيجية الامريكية تجاه العراق لابد أن يدرك إن الولايات المتحدة لا تنظر إلى العراق بمفرده ثم تبني سياستها، بل تنظر إلى المنطقة برمتها، لذلك هي تتعامل مع إيران على سبيل المثال وفق مفهوم دور وظيفي لإيران دون الاتفاق المسبق مع الولايات المتحدة، فالعداء والخصومة الامريكية الايرانية حقيقية، إلا إن الطموح الايراني في المنطقة بات مطلبا لصانع القرار الأمريكي، ومسوغا للبقاء العسكري وسببا في جعل الدول ولاسيما الخليجية تبقى بحاجة الولايات المتحدة ، فكان التواجد المكثف لمقرات متقدمة للقيادة الوسطى الامريكية في العراق والخليج العربي ، فضلا عن ذلك أصبحت اغلب الدول العربية تفكر بالخطر الايراني قبل الخطر الاسرائيلي.

أما صناع القرار السياسي في إيران فإن كانوا يدركون هذه السياسة الامريكية أو لا يدركونها فهم ماضون في سياستهم تجاه العراق والمنطقة، ضمن مشروعهم الطموح، ونظرتهم للنظام السياسي العراقي على إنه حليف تجعلهم يتدخلون لحماية مصالحهم، ويسعون دائما إلى وصول رئيس وزراء عراقي قريب منهم (جلود، ٢٠١٨)، ووفق هذا المشهد فإن الحقيقة التي لا مفر منها أن النفوذ الأمريكي–الايراني في العراق رابط اساسي من روابط الاستقرار الإيجابي في العراق.

هذا المشهد الدولي في العراق على الرغم من سلبيته في بعض المفاصل، إلا إنه رابط اساسي لبقاء الاستقرار الإيجابي، والحل الامثل في المستقبل السعي نحو جعل علاقة الولايات المتحدة وإيران مع العراق علاقات متوازنة ليست تبعية ولا استعداء – جعل مصالح العراق العليا فوق كل المصالح الجزئية للقوى الفاعلة في العراق–، وأي

محاولة لتغيير المشهد الدولي في العراق دون تأني ودراسة مستفيضة ستدخل العراق في مرحلة الاستقرار السلبي أو الفوضى.

أما الرابط الثاني فهو عوائد النفط العراقي التي أمنت الرواتب والحاجات الاساسية، ومن هنا فإن أموال النفط كانت رابطا مهما للاستقرار الإيجابي، ووفق هذه الرؤية فإن استقرار العراق حاليا هش، إذ من الممكن أن تتغير الظروف الدولية في ليلة وضحاها، أيضا من الممكن أن تدخل أسواق النفط في صدمة تستمر سنوات وهذا الأمر يستدعي الانتباه الفوري من صناع القرار السياسي في العراق حتى لا يدخل العراق مرة أخرى في حالة الفوضى والاحتراب التي شهدها العراق في (٢٠٠٦-٢٠٠٧) وفي (٢٠١٤-٢٠١٧)

هناك دعائم للاستقرار الإيجابي في العراق، إلا انها لا ترتقي إلى مستوى الروابط منها المؤسسة العسكرية والأمنية وطبيعة الشعب العراقي الذي يعتد بتاريخه ... لذلك إن انفكت الروابط فلن تصمد الدعائم في إبقاء حالة الاستقرار الإيجابي.

**السعودية**

استطاع النظام السياسي السعودي أن يعزز مكانة الاستقرار الإيجابي بروابط قوية (النظام السياسي، الاقتصاد، المشهد الدولي، تجانس المجتمع) مرتبطة اغلبها بيد صانع القرار السياسي السعودي، وهذا أمر ايجابي لذلك فان الاستقرار الإيجابي في السعودية استقرار قوي متعدد الروابط والدعائم، ومن أهم الدعائم الموقع بين المسلمين، عضوية مجلس التعاون.

يحكم آل سعود المملكة (من قبيلة عنزة) منذ التحالف بين الأمير (محمد بن سعود) والشيخ (محمد بن عبد الوهاب) عام (١٧٤٤)، بعد تبني ابن سعود الحركة الاصلاحية لمحمد بن عبدالوهاب والتي عرفت باسم(الحركة الإصلاحية السلفية) ودعمها بالمال والرجال والسلاح، ومنذ ذلك الحين استمد نظام الحكم شرعيته من التحالف مع علماء الدين (العلكيم، ١٩٩٥، ٤٧-٤٨) إذ من المعروف المكانة التي يحظى بها علماء الدين في السعودية ، فهم في المكانة الاجتماعية بعد أمراء آل

سعود(Bligh,1985,37-50) ، على الرغم من الفتور في العلاقة الذي حصل بين الدعاة والعلماء من جهة والسلطة من جهة أخرى منذ ٢٠١٥.

إن تماسك وترابط العائلة المالكة في السعودية لا يزال أحد أهم عوامل الاستقرار في المملكة العربية السعودية ، إذ يرى ديفيد لونغ(أحد الدبلوماسيين الأمريكان الذين عملوا في السعودية، مهتم بشؤونها) في كتابه (المملكة العربية السعودية) أن الأمن الداخلي السعودي مسيطر عليه من العائلة المالكة (بالاعتماد على الحرس الوطني) فحتى لو حصل تغيير داخل السلطة في السعودية فلن يكون ديمقراطي شبيه بالنمط الغربي ، ولا تقليدي متشدد ولكن تغيير مرتكز على قوى داخل أجنحة العائلة المالكة ، وقد أدرك ملوك السعودية ذلك (جلود وبراك، ٢٠١٣، ٢٤) ، منذ عهد الملك عبد العزيز بن سعود(١٩٢٦-١٩٥٣) الذي طلب قبيل وفاته من أبنائه البالغ عددهم ستة وثلاثون أميراً أن يعاهدوه على أنهم سيتداولون الحكم وسيعملون معا بعد وفاته ، وإذا اختلفوا سيحلون مشاكلهم فيما بينهم. لذلك فإن ولي العهد السعودي الامير محمد بن سلمان سيكون أول ملك من الجيل الثاني (الامراء أحفاد عبد العزيز).

يصنف الاقتصاد السعودي بالمرتبة الاولى على مستوى الدول العربية، وذلك لما يملكه هذا البلد من امكانات يأتي في مقدمتها امتلاكه المخزون النفطي الكبير، فضلا عن حالة التراكم في النمو والتنمية الاقتصادية، وكما هو معروف فإن وجود الاماكن المقدسة للمسلمين (مكة والمدينة) على الاراضي السعودية اضاف موردا اقتصاديا دائما لموازنة المملكة، كل ذلك وأكثر اعطى صانع القرار السياسي السعودي قدرة على تطوير القطاعات غير النفطية وإن كان ذلك لا يزال دون المستوى المطلوب.

تتمتع المملكة العربية السعودية بمكانة دولية وعلاقات مهمة لاسيما مع الولايات المتحدة، إلا أن المراقب لعلاقات المملكة مع الولايات المتحدة يتوصل إلى قناعة إنها غير مصيرية بمعنى؛ حتى لو ساءت أو قطعت فان للمملكة خيارات متعددة تجعلها

تصمد بالاعتماد على مكانتها الاسلامية ووزنها الجيو سياسي، وعضويتها في مجلس التعاون الخليجي الذي افادها على مستوى الداخل والخارج.

لا يوجد في المجتمع السعودي تنوع اثني، فسكان المملكة مسلمون عرب، فيهم عدد قليل من الطوائف، إذ تقدر أعداد الطائفة الشيعية في السعودية بنحو( ٥٠٠) ألف نسمة (Prados, 2006,18) ، أغلبهم يسكنون في منطقة القطيف شرق المملكة العربية السعودية، فضلاً عن أعداد قليلة من الطائفة الزيدية والاسماعيلية(التقرير الايراني، ٢٠٠٩، ٤٦٩) ، وعلى الرغم من بعض الاضطرابات الأمنية بين الحين والأخر في المناطق التي تسكنها الاقليات ولاسيما في نجران و القطيف، إلا أن هذا الأمر لم يكن له تأثير يذكر على الأمن العام في السعودية(Wynbrandt, 2004,288-289).

سُجل على ولي العهد الامير محمد بن سلمان قيامه بإجراءات من شأنها ان تقوض العلاقة بين المؤسسة الشرعية (الاسلامية) الرسمية والعلماء خارج المناصب الرسمية، من نتائجها عزوف بعض العلماء عن الظهور العام وسجن بعض الدعاة، وهذا الاصطدام من الممكن أن ينزلق إلى الشعب إذ سيكون سببا في تنمية التطرف بوصفه رد فعل على الاجراءات المخالفة لضوابط الشريعة، ولاسيما إقامة الحفلات وإصدار قوانين جديدة تزيد من الانفتاح وما شاكل ذلك.

**مصر**

على الرغم من أن مصر دولة عربية مهمة وكبيرة إلا أن روابط الاستقرار الإيجابي فيها ثلاثة فقط هي:(الجيش، المشهد الدولي، طبيعة الشعب) إذ من المستغرب أن شعبا بمكانة الشعب المصري لم ينتج حتى الان نظاما سياسيا يمثل رابطا من روابط الاستقرار الايجابي وانما تم الاكتفاء بنظام سياسي ينتجه الجيش المصري ويمسك على السلطة بقبضة حديدية.

يتعذر تصنيف النظام السياسي المصري ضمن الانظمة الشمولية، على الرغم من كونه ينطوي على العديد من عناصر الأنظمة الشمولية، كما لا يمكن ان نعده

تعدديا، على الرغم من أنه يحتوي على بعض سمات التعددية، وربما كان أهم ما يلفت النظر في خصائص النظام المصري والذي أفرزته ثورة يوليو 1952 ليحل محل النظام " الليبرالي" الذي ولدت معالمه مع ثورة عام١٩١٩(نافعة، ٢٠٠٥، ٦-٧). إن النظام المصري يدور حول سمته "الفردية"؛ فالنظام كله يدور حول شخص واحد، هو رئيس الجمهورية، يجمع في يده الصلاحيات والسلطات، مرجعه الجيش، على رغم من وجود برلمان (مجلس الشعب)، وفيما عدا ذلك اختلفت توجهات النظام باختلاف شخصية الرؤساء الذين تعاقبوا على حكم مصر منذ ثورة 1952 اختلافا جوهريا، ومع ذلك فبوسع الباحث المدقق أن يرصد اختلافا أساسيا بين شكل وطبيعة النظام السياسي الذي أرسته ثورة يوليو قبل وبعد الرئيس محمد انور السادات (1970-1981) (نافعة، ٢٠٠٥).

لم يكن من قبيل الصدفة أن رؤساء مصر منذ عام ١٩٥٢ من المؤسسة العسكرية-باستثناء الرئيس محمد مرسي- وصلوا إلى السلطة بدعم المؤسسة العسكرية، هذا الامر ولد حراكا شعبيا يطالب برفع يد القوات المسلحة عن الحكم ، إذ كان من أهم شعارات ثورة يناير ٢٠١١ "كلا لحكم العسكر" ، وبعد نجاح الثورة وسيطرة الاخوان المسلمون على مجلس الشعب ومنصب الرئاسة لم يقرؤوا الواقع بشكل جيد، ولم يقدروا قوة المؤسسة العسكرية المصرية، لذلك ما لبث أن عاد الحكم إلى ضابط مصري(عبد الفتاح السيسي) مرة اخرى في انقلاب ٣٠ حزيران ٢٠١٣ بعد حكم دام سنة واحدة، ومن أهم عوامل ديمومة المؤسسة العسكرية المصرية المشاريع الاقتصادية التابعة له ودعم الولايات المتحدة، فضلا عن المكاسب التي يجنيها افراده من سكن متميز ومكانة اجتماعية كل ذلك جعل الجيش المصري المؤسسة الاقوى تأثيرا في مصر، وبعد تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي للحكم تعاظم دور الجيش المصري واحكم قبضته على حكم البلاد، ولاسيما بعد اسناد مناصب حكومية مهمة ومتعددة لضباط من الجيش، وتعظيم الدور الاقتصادي للجيش فضلا

عن التعديلات الدستورية عام ٢٠١٩ والتي اعطت للجيش وصاية على الدولة(عبد الرضا، ٢٠٢٣، ٤٢-٤٨).

فيما يخص المشهد الدولي فمنذ اتفاقية السلام الاسرائيلية- المصرية عام ١٩٧٨ وخروج مصر فعليا من الصراع مع اسرائيل، بات استقرار مصر مطلب دولي ولاسيما من الولايات المتحدة واسرائيل، فضلا عن ذلك تتمتع مصر بموقع جغرافي مرموق يربط بين الشرق والغرب جعل استقرارها ضمن الاهتمام الدولي عموما. الرابط الثالث مرتبط بطبيعة الشعب المصري الذي ينقاد إلى الحاكم بطريقة مطلقة، ويصبر عليه رغم الظروف الصعبة التي يكابدها، وهذا الأمر على الرغم من سلبياته، إلا إنه سبب مهم من اسباب الاستقرار الايجابي.

**رابعا: مفككات روابط الاستقرار الإيجابي في الدول العربية:**

بعد استعراضنا لروابط الاستقرار الإيجابي ينبغي التطرق لمفككات هذه الروابط إذ من الممكن أن تكون المفككات مباشرة أو غير مباشرة، أو أن تودي بالدعائم التي تعد خط الدفاع الأول عن الروابط، إلا إن الفرق الجوهري بينهما أن الاستقرار لا يتحول إلى فوضى إذا فككت الدعائم على عكس الروابط، فإن تفككها ينذر بفوضى حتى وإن كان هناك دعائم للاستقرار، على الرغم من أن المفككات تستهدف الدعائم والروابط:

-الجهل بروابط الاستقرار الإيجابي مما يؤدي إلى تفكيكها.

-الجهل بالأهمية البالغة للتعليم (ينبغي ترسيخ مفهوم جامع للمواطنين وحل مشكلة الاضطراب في فهم وترسيخ تاريخ الدولة والبناء الفكري المناسب لها تجنب الديموقراطية بنسختها الغربية، ومراعاة احكام الاسلام).

- سوء التخطيط والتنفيذ في المجال الامني (جيش قوي والية محكمة لاتخاذ قرار الحرب)

- عدم ايلاء الرضا الشعبي الاهمية التي يستحقها (يعد الشعب قوام الدولة الاساسي وهو العنصر الحي من الدولة).

– تعدد مراكز القوة في الدولة الواحدة.

–عدم الافادة من الكفاءات.

– استخدام الاعلام بصورة خاطئة.

–تطور وسائل الاتصال (الانترنت) على الرغم من إيجابيات الكثيرة، إلا إنه في دول هشة من إيجابيات الممكن أن يكون مفككا لروابط الاستقرار.

**خاتمة واستنتاجات**

دخلت اغلب الدول العربية بعد الحرب العالمية الاولى (١٩١٤–١٩١٨) في مرحلة الاستعمار الغربي الذي اسس الانظمة العربية وفق ما هو معمول به في الغرب (ديمقراطية، انتخابات، علمانية....) وإن كانت شكلية في حقيقتها، وبعد أن نالت الدول العربية استقلالها، وبعد تجربة نحو قرن من الحكم (القطري) لم تحل اشكالية الوصول إلى السلطة وطريقة الحكم، إذ لم يستطع صناع القرار والرأي أيضا الوصول إلى موائمة مقبولة بين ثوابت الاسلام (معتقد وتاريخ وضمير) وبين آليات ونظريات الغرب التي اقتحمت العالم العربي بعد سقوط الدولة العثمانية، ومن المعروف حتى لقليلي الفهم أن الاسلام دين ودولة ولا يمكن فصله عن الدولة وإن محاولات الفصل لم تكن ناجحة وقد ثُبت ذلك بالتجربة العملية.

بعد فحص وتمحيص واقع الاستقرار في الدول العربية يمكننا القول إن استشراف المستقبل القريب يوحي أن واقع اغلب الدول العربية غير مطمئن، إذ لا تزال الانظمة السياسية العربية لم تصل إلى مرحلة من النضج المنسجم مع احتياجاتنا وثقافتنا لذا من المستبعد وفق التحديات الراهنة أن نصل إلى مرحلة من الحماية الذاتية هذا على الصعيد الداخلي، أما على الصعيد الخارجي فان ضغط الدول الاقليمية والدولية واضح على الدول العربية، فعلى المستوى الاقليمي هناك تحركات واضحة لإيران وتركيا لمد نفوذهما داخل الدول العربية، أما الكيان الاسرائيلي فمنذ عام ٢٠٠٣ وهو يحرز تقدم واضح في مشروعه الاستيطاني –من الناحية الاستراتيجية اسرائيل ليس

لها مستقبل– أما على المستوى الدولي من الواضح إن الولايات المتحدة تسيطر على المشهد العربي ، إلا أن ذلك لا يمنع أن روسيا والصين يسعيان ويطمحان لمنافسة الولايات المتحدة.

إن من الواضح أن الدول العربية الملكية والأميرية أكثر استقرارا من الدول الجمهورية، لذلك فإن مستقبلها المنظور يوحي إنها ستكون أكثر قدرة على البناء والتنمية والتقدم، أما الدول الجمهورية فهي تعاني من خلل جوهري يتمثل بالتناقض الواضح بين فلسفة الانظمة الجمهورية، وما هو موجود عربيا على أرض الواقع، ويبدو إن هذا الذي يدفع الرؤساء إلى التشبث بالسلطة والتوريث، إذ من الناحية النظرية فإن آلية تداول السلطة وإنشاء الأحزاب السياسية اثبتت على مدى عقود أنها سبب من اسباب التناحر والفوضى والفساد المالي والإداري ، وهذه الاشكالية يبدو إنها ستبقى قائمة ، لأنه حتى النخب العربية(في الغالب) من مفكرين وكتاب وصناع رأي لم تصل حتى الان إلى حالة من التنظير الواقعي الناضج تحرج به الانظمة السياسية، وإنما انقسمت بين مروج للتجربة الغربية يطالب بلبرالية متطرفة، وبين متحجر فكريا بعيد عن متطلبات العصر.

**أهم النتائج:**

١–ينبغي أن تأخذ نظرية (روابط الاستقرار الإيجابي) طريقها بين أروقة ونوادي النخب العربية، فهي تحتاج إلى مناقشة وإنضاج حتى تصل إلى صناع القرار السياسي أقل ثغرات، فتؤتي أوكلها وتنعكس على الدولة والفرد، فهي الحق الاساسي الاول للفرد على النظام السياسي، ففي رأينا إن النظام السياسي الذي يعجز عن توفير الاستقرار الإيجابي فاشل حتى وإن نجح في ملفات أخرى.

٢–ينبغي معرفة روابط الاستقرار الإيجابي لكل دولة عربية، والحفاظ عليها، والسعي لتعزيزها بروابط أخرى، فضلا عن محاولة الارتقاء بدعائم الاستقرار لتصبح روابط،

وتحديد مفككات روابط الاستقرار الإيجابي لكل دولة عربية والسعي نحو حل هذه المشكلة وتجاوز المفككات والقضاء عليها.

٣-إذا كان أحد روابط الاستقرار الإيجابي مرتبط بهيمنة دولة اجنبية (المشهد الدولي) ينبغي التخلص منه بالتدريج وتحويل العلاقة من تبعية إلى مصالح مشتركة وذلك عبر آليات لا تضر بالدولة وتحولها من حالة الاستقرار إلى الفوضى.

٤-تحصل الثورة المبررة في حالة الفوضى أو الاستقرار السلبي مع ضمان العودة إلى الاستقرار السلبي عند فشل الثورة، اما الثورة أو التمرد أو العصيان أو الانقلاب على دولة في حالة الاستقرار الإيجابي فهو غير مبرر تحت أي ظرف ويعد عملا يفضي إلى الفوضى.

٥ - من الممكن أن تدخل أسواق النفط في صدمة تستمر سنوات وهذا الأمر يستدعي استجابة سريعة من صناع القرار السياسي في العراق حتى لا يدخل العراق في حالة الاستقرار السلبي أو الفوضى.

٦-قام الامير محمد بن سلمان بإجراءات وترت العلاقة بين المؤسسة الشرعية (الاسلامية) الرسمية -العلماء خارج المناصب الرسمية مع النظام السياسي، وهذا الاصطدام من الممكن أن يكون سببا في تنمية التطرف.

٧- يواجه النظام السياسي في مصر مشكلة حقيقية تتمثل في تدهور الاقتصاد وارتفاع معدلات الفقر، وهذه المعطيات تستدعي حلولا واقعية تنهض بالاقتصاد المصري وتتناسب مع عدد السكان الكبير، وإلا فان الاستقرار الايجابي مهدد في مصر.

## المصادر والمراجع

### المصادر العربية:

التقرير الإيراني. (٢٠٠٩). إيران والثورة بين العرب والعالم *Iran and the Revolution between the Arabs and the World*. إشراف: فريد زهران. مركز المحروسة للنشر. القاهرة.

الشيخ. ب. ح. (٢٠١٢). العملية الانتخابية في الدول العربية الدوافع والمعوقات *Election in Arab Countries Motivation and Obstacles*. مجلة دراسات إقليمية. مركز الدراسات الإقليمية. جامعة الموصل. (٩). ٢٥.

https://doi.org/10.33899/regs.2012.28182

العلكيم. ح. ح. (١٩٩٥). بنية صنع القرار الخارجي السعودي *The structure of Saudi foreign decision-making*. المجلة العربية للعلوم السياسية. (٤). ٧. ١٩٩٢.

جلود م. خ. (٢٠١٠). مستقبل النظام الاتحادي في دولة الامارات العربية المتحدة *The Future of Federalism in the UAE*. مجلة التربية والعلم. (١٧). ٢. كلية التربية. جامعة الموصل.

https://www.iasj.net/iasj/download/d7ba16801a3c74d1

جلود. م. خ. والسعدون. و. م. ب. (٢٠١٣). صناعة القرار السياسي في دول الخليج العربي *Political Decision-Making in the Arab Gulf Countries*. سلسلة شؤون إقليمية. (٤٤). مركز الدراسات الإقليمية. جامعة الموصل.

https://uomosul.edu.iq/regionalstudiescenter/

جلود. م. خ. (تشرين الأول، ٢٠١٨). انتخابات ٢٠١٨ البرلمانية ومستقبل النظام السياسي في العراق *The 2018 Parliamentary Elections and the Future of the Political System in Iraq*. مركز اورسام. تركيا.

https://www.orsam.org.tr/ar/-2018-/

جلود. م. خ. (٢٠٠٨). صناعة القرار السياسي في المملكة العربية السعودية *Political Decision-Making in Saudi Arabia*. مجلة دراسات إقليمية. (٥). ١٢. مركز الدراسات الإقليمية. جامعة الموصل.

https://regs.mosuljournals.com/article_6502.html?lang=ar

راهي. ق. ن. (٢٠١٢). دور الدولة في اطروحة صدام الحضارات لصموئيل هنتنغتون: دولة المملكة العربية السعودية انموذجا *Country Role in Civilization Clash Samuel Hennington Thesis: The Kingdom of Saudi Arabia as an example*. مجلة الخليج العربي. (٤٠). ١-٢. جامعة البصرة.
https://www.iasj.net/iasj/download/cae63c5b75dad780

سويد. ي. (٢٠٠٤). الوجود العسكري الأجنبي في الخليج العربي: واقع وخيارات دعوة إلى أمن عربي إسلامي في الخليج *Foreign Military Presence in the Arab Gulf: A Call for Arab-Islamic Security in the Gulf*. ط١. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.

صناع المال. (٢٠٢٣). ترتيب الدول العربية من حيث الاقتصاد ٢٠٢٤ *Ranking Arab Countries in Terms of Economy 2024*. تقرير مالي.
https://www.almaal.org/ranking-of-arab-countries-in-terms-of-economy

طه. ج. م. (٢٠١٨). أثر ادوار الفاعلين من غير الدول على الاستقرار السياسي والامني في المنطقة العربية *The Impact of the Roles of Non-State Actors on Political and Security Stability in the Arab Region*. مجلة تكريت للعلوم السياسية. ١٤. جامعة تكريت.
http://dx.doi.org/10.13140/RG.2.2.30484.65925

عبد الرضا. أ. ط. (٢٠٢٣). دور الجيش في الحياة السياسية المصرية ٢٠١١-٢٠٢٢ *The 2011-2022 role of the army in Egyptian political life*. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية. (٢٠). ٨١. الجامعة المستنصرية.
https://mjais.uomustansiriyah.edu.iq/index.php/mjais/issue/view/38/46

عبد اللطيف. س. م. (٢٠١٣). أزمة التداول السلمي للسلطة التنفيذية ومستقبل التغيير في العالم العربي **The crisis of the peaceful transfer of executive authority and the future of change in the Arab world**. مجلة رسالة الحقوق. (٥). ٢. جامعة كربلاء.
https://law.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2013/07/15/the-second-issue-the-fifth-year-2013-m/

مؤسسة الفكر الامريكية. (٢٠٢٣). مؤشر الدول الهشة.**Fragile states index**
https://charbi.education/

نافعة. ح. (أيار، ٢٠٠٥). خصائص نظام الحكم المصري من منظور علم السياسة *Characteristics of the Egyptian government system from a political science perspective*. الجزيرة نت.

https://www.aljazeera.net/2005/05/17/

نافعة. ح. (تشرين الأول،٢٠٠٥). مصر إلى اين؟: انتخابات الرئاسة في مصر وتأثيراتها المحتملة في عملية التحول الديمقراطي: رؤية تحليلية *Egypt to Where? Egypt's presidential elections and their potential effects on the democratization process: An Analytical Perspective*. مجلة المستقبل العربي. (٢٨). ٣٢٠. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

https://koha.birzeit.edu/cgi-bin/koha/opac-detail.pl?biblionumber=277373

نعمة. م. أ. (٢٠٠٦). الاستقراء وحساب الاحتمالات دراسة في اثبات الدليل الاستقرائي *Induction and Probability Calculation: A Study in Proving Inductive Evidence*. مجلة مركز دراسات الكوفة. جامعة الكوفة. (١). ٥.

https://doi.org/10.36322/jksc.v1i5.4666

هلال. ع. ونيفين. م. (٢٠٠٠). النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير *Arab political systems: issues of continuity and change*. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.

المصادر الأجنبية:

**Bligh A. (Feb., 1985). The Saudi Religious Elite (ULAMA) as Participant in The Political System of The Kingdom. *International Journal of Middle East Studies*. 17 (1).**
**DOI: https://doi.org/10.1017/S0020743800028750**
**GFP. (2024). Military Strength Ranking.**
**https://www.globalfirepower.com/countries-listing.php**
**Prados, A. B.; Blanchard, C. M. (2007). Saudi Arabia: Current Issues and U. S. Relations. CRS Report for Congress. Washington D.C.**
**https://apps.dtic.mil/sti/citations/tr/ADA468060**
**Wynbrandt. J. (2004). A Brief History of Saudi Arabia. New York.**